



## ادعاءات السلطة القائمة بالاحتلال على تحريض المناهج الفلسطينية على العنف والإرهاب وعدم الالتزام بمعايير اليونسكو

أ. ثروت زير الليلاني

وكيل وزارة التربية والتعليم الأسبق

### الملخص:

تناولت هذه الورقة قضية مهمة ذات علاقة بانتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال بحق التعليم في فلسطين، حيث سعت هذه السلطة عبر العديد من مؤسساتها البحثية إلى نزع الشرعية عن المناهج الفلسطينية؛ وخصوصاً تلك التي طُورت منذ العام 2016م، ومحاولة كَيّ الوعي الفلسطيني وطمس السردية الوطنية بوسائل عديدة، منها تحريف المناهج الفلسطينية وتزويرها كأحد الإجراءات على طريق أسرلة التعليم في القدس، والتحريض على الكتب المدرسية واتهامها بالتحريض على العنف والإرهاب وعدم الالتزام بمعايير اليونسكو في المناهج من خلال ادعاءات لا تمس الواقع بصله.

ونظرًا لتعدد التقارير والدراسات التي تناولت هذه القضية المحورية والتي عملت على تشويه الموقف الفلسطيني على المستوى الدولي، فقد هدفت هذه الدراسة لكشف زيف الادعاءات من السلطة القائمة بالاحتلال على المناهج الفلسطينية، وتوضيح آليات

إعداد المناهج وتطويرها، والتي تتصف بالحيوية والمرونة والقابلية للتعديل المتواتر استناداً إلى ملحوظات المجتمع التربوي الفلسطيني، والخبراء في هذا المجال، وهي منفتحة على المتطلبات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وترسيخ قيم العدالة والتسامح والسلام العادل وغيرها من معايير اليونسكو كأسس التزم بها دولة فلسطين، إضافة إلى تصنيف هذه الادعاءات، وتبيان تضليلها للرأي العام الدولي وأصحاب المصلحة، والإشارة إلى طبيعة الانتهاكات للمناهج الفلسطينية الذي يجذر مضامين ثقافية وتربوية.

وتوصلت الورقة إلى ضرورة دعم الإجراءات الحكومية وفق خطة وطنية في مواجهة حملة التحريض والشيطنة المستعرة على التعليم والمناهج في فلسطين خاصة في القدس، وإطلاق حملات حماية ومناصرة للتعليم وصياغة الوثائق العلمية، التي تفند ادعاءات الاحتلال بلغات أجنبية عديدة، مع الالتزام بتحديث المناهج وطرائق تدريسها وتطويرها تماشياً مع التطورات التقنية والمعرفية بالتكامل مع المؤسسات الأكاديمية والتربوية، ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الهمجية الممنهجة بحق المناهج الفلسطينية.

وخلصت الورقة إلى أن تطوير المناهج الفلسطينية سيبقى على الدوام، وبكل تفاصيله قراراً وطنياً سيادياً يتم وفق الرواية والثوابت الفلسطينية، وأن التماهي مع الضغوط الخارجية سيفتح شهية مجموعات الضغط لممارسة المزيد من الضغوطات، خاصة أن إحداث نهضة تعليمية حقيقية في منظومة التعليم بمنظور شمولي تتضمن المناهج وفق منحى عقلائي وعملياتي متواتر يعدّ استحقاقاً وطنياً.

## المقدمة

تتصاعد وتيرة انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال بحق التعليم في فلسطين، وتقييد قدرة القطاع التعليمي على إعمال الحق في التعليم، وانتهاك حق اختيار نوع التعليم الذي يُعطى للطلبة، والمساس بسيادة التعليم الفلسطيني، وعرقلة توجيهه إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية، من خلال منع وإعاقة وصول الطلبة إلى مدارسهم، وإلحاق أضرار بالغة في البيئة التعليمية، مثل عمليات الهدم الكلي أو الجزئي المتعمد للمدارس ومرافقها،



وإلحاق أضرار نفسية بحق الطلبة ناتجة عن ممارسات الاحتلال من اجتياحات للقري والمدن، والاعتقالات بحق الطلبة وأولياء أمورهم، والتحرير على المناهج الدراسية وتحريف الكتب المدرسية الفلسطينية في القدس وتزويرها، وتهديد المدارس الفلسطينية بتبني الكتب المحرفة بالإكراه، والضغط عليها لاستحداث برامج التعليم (الاحتلالية) المعتمدة لديها وغير ذلك من الانتهاكات.

وأشار أبو لبدة (2017م) إلى أن سلطة الاحتلال تدعي أن التحريض في المناهج الفلسطينية هو سبب العمليات ضدها، في حين تتجاهل أن الدافع وراء هذه العمليات هو انتهاكاتها المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، وقد رفعت سلطة الاحتلال شكوى إلى الأمم المتحدة تتهم فيها المناهج الفلسطينية بالتحريض ضد (إسرائيل)، علمًا بأن الكراهية ضد العربي والفلسطيني تظهر بوضوح في المناهج التعليمية (الإسرائيلية)، بل وتدعو الطلبة لقتل «الأغيار» أي غير اليهود، في حين أن المناهج الفلسطينية تركز على القيم والأخلاق والتمسك بالشوابت الوطنية.

وأكدت وزارة التربية والتعليم (2023م) أن المناهج التعليمية شأن وطني وسيادي وإنساني في آن واحد؛ لارتباطها الوثيق بالسرديّة الوطنية والهوية بكلّ مضامينها وتعايرها؛ مستنديين في ذلك إلى المرجعيّات الوطنية والمواثيق الدوليّة التي أكّدت الحقّ في اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأبنائنا، استنادًا إلى القانون الأساسي الفلسطيني، لاسيما المادة (24) من القانون المعدل عام 2003م، باعتباره المرجعية التشريعية والقانونية للدولة، وما تضمنه هذا القانون حول السياق الفكري والوطني، وكذلك وثيقة إعلان الاستقلال عام 1988م، واحترام المواثيق الدولية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة المادة (26)، والمادة (13) من العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، والمادة (18/4) من العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، والتي أشارت إلى (الأولياء والأوصياء، وللآباء - على سبيل الأولوية - حقّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم). ويتزامن التحريض على الكتب المدرسية الفلسطينية، مع صدور دراسة أجراها المعهد

(الإسرائيلي) IMPACT-SE، وهي شركة تُعنى بتحليل الكتب المدرسية، في المباحث المدرسية جميعها ضمن المناهج الوطنية التي تُدرّس في الصفوف من (1-12)، من حيث كيفية تعليم أطفال المجتمعات المختلفة فيما يتعلق بالدين والثقافات وحقوق الإنسان والإدماج والآخر، تدّعي أن السنوات الأخيرة شهدت تضمين محتويات بعض الكتب المدرسية والمناهج الفلسطينية مبادئ راديكالية معادية للاحتلال ووفق ما أشارت إليه أبو عامر (2022م).

والجدير بالذكر أن هذه الهجمة قد ازدادت في الفترة الأخيرة مدعومة بموقف الولايات المتحدة الأمريكية المنحاز كلياً للاحتلال، في ضوء اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، وغيرها من المواقف التي تتجاهل الحقوق الشرعية والثابتة للفلسطينيين ونيل حريتهم ضد آخر احتلال عرفته البشرية، إضافة إلى مزاعم المدعو نتنياهو رئيس حكومة الاحتلال في مؤتمر صحفي على قناة الجزيرة، بتاريخ 12 / 11 / 2023م بأن المناهج الدراسية الفلسطينية «تغذي الكراهية لإسرائيل»...، وقال: «لن تكون هناك سلطة مدنية تعلم أبناءها القضاء على دولة إسرائيل...».

وُضعت سلسلة تقارير مقدمة للاتحاد الأوروبي مؤخرًا، باتجاه تغيير المناهج التعليمية الفلسطينية عمومًا، بما في ذلك مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وكان آخر هذه التقارير هو الصادر عن مؤسسة «جورج إيكرت الألمانية، التي تعرّف نفسها بأنها عضو في معهد لايبنيخ للتاريخ والثقافة اليهودية- سيمون دوبنو الألمانية، والتي كُلفت من الاتحاد الأوروبي بتقديم تقارير تحلل المناهج الفلسطينية.

وتركز هذه التقارير على تحليل محتويات المناهج التعليمية الفلسطينية ومناهج مدارس الأونروا، يتم استخدام هذه البيانات لحجب المساعدات عن فلسطين، وهو ما يتزامن مع محاولة تجفيف مصادر تمويل التعليم من خلال التحريض على التعليم وخصوصًا المناهج (حمد، 2022م).



كما أشار ديو (Dio, 2024) في مقال له بعنوان European Parliament Denounces UNRWA Role in Inciting Violence, Antisemitism بتاريخ 15/4/2024م في صحيفة الجماينر (algemeiner) إلى أن البرلمان الأوروبي أصدر قرارًا يشير إلى أن التحريض المعادي للسامية وتمجيد الإرهاب في الكتب المدرسية الفلسطينية الصادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) كان السبب وراء الأحداث التي وقعت في 7 تشرين الأول في جنوب (إسرائيل)، وأنهم يطلبون زيادة الرقابة على نظام التعليم الفلسطيني لضمان تطهير المواضيع المعادية للسامية من المناهج الدراسية في الأراضي الفلسطينية طالما بقيت المؤسسات التعليمية تتلقى المساعدات الأوروبية، وقد أشاد عضو البرلمان الأوروبي الألماني (Niclas Herbst) بقرار الإدانة، وذكرت صحيفة الجماينر (algemeiner) سابقًا، أن الكتب المدرسية للأونروا هي من بين الكتب الأكثر معاداة للسامية وتحريضًا في العالم، من الرياضيات إلى اللاهوت إلى الأدب والعلوم.

## مشكلة الدراسة

تحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: ما طبيعة ادعاءات السلطة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) على المناهج الفلسطينية بأنها تحرض على العنف والإرهاب ولا تلتزم بمعايير اليونسكو؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

كيف تم إعداد المناهج وتطويرها؟

ما هي ادعاءات السلطة القائمة بالاحتلال في تحريضها على المناهج الفلسطينية والرد عليها؟

ما هي انتهاكات الاحتلال لمنهج يجسد مضامين ثقافية وتربوية؟

ما هي انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال التي تصبّ ضمن خطة أسرلة التعليم في القدس؟

كيف واجهت وزارة التربية والتعليم التحريض على المناهج؟

## أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الادعاءات التي يسوقها الاحتلال في تحريضه على المناهج الفلسطينية، والتعرف إلى آليات مواجهتها والرد عليها ودحضها وإظهار بطلانها وزيفها، وإظهار مدى تضمين المناهج الفلسطينية لمبادئ اليونسكو، وكيفية تطوير المناهج الفلسطينية والتعديل عليها.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تسلط الضوء على كيفية تأثير العوامل الخارجية على عملية التعلم والتعليم، وخاصة في المجالات الثقافية والقيمية، ومحاولة تشويه الحقائق التاريخية والثقافية والسردية الفلسطينية، إضافة إلى توحيد الجهود من أجل مواجهة رواية الاحتلال على مختلف المستويات، وكشف حملات التضليل والتحريض التي يمارسها بحق التعليم الفلسطيني وزيفها، ومن جهة أخرى التأكيد على سيادة التعليم الفلسطيني وتحريره من التمويل المشروط، والتركيز على مكانة المناهج ودورها في تشكيل وعي ووجدان الأجيال زمانياً ومكانياً وتكوينياً، وحماية الإرث النضالي والكفاحي الفلسطيني ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وصون هويتنا الفلسطينية والتمسك بحقوقنا الثابتة ووجودنا على أرضنا.

## محددات الدراسة

اقتصرت الدراسة على عينة من الوثائق ذات العلاقة؛ ومنها كتب مدرسية، وتقارير مؤسسة Impact للفترة من عام 2016-2023م، وردود ووثائق تبين آليات مواجهة وزارة التربية والتعليم من أوراق موقف وغيرها.

واستندت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها إلى المنهج التحليلي للوثائق في خمسة محاور، هي: إعداد المناهج الفلسطينية وتطويرها، والتحريض المستمر على المناهج الفلسطينية،



وانتهاكات الاحتلال لمنهاج يجسّد مضامين ثقافية وتربوية، وأسرلة التعليم في القدس، ومواجهة التحريض على المناهج.

## المحور الأول: إعداد المناهج الفلسطينية وتطويرها

استناداً إلى دور المنظومة التعليمية في تلبية احتياجات المجتمع بأطيافه كافة، والمساهمة الفاعلة في بناء كلّ صفة إنسانية للطفل الناشئ، من خلال تحرير إرادته، وإطلاق قدراته وتربيته على الشعور بالاستقلالية، وتكوين شخصيته وكيونته المتكاملة العابرة للهويات جميعها، دون إلغاء انتمائه لهويته الفلسطينية، فقد اتخذت وزارة التربية والتعليم قراراً بتطوير منهاج جديدة بداية العام الدراسي 2015/2016. وتم الانتهاء من صياغة وثائق الإطار العام للمنهاج الجديد وتصميم بُنيته في كانون الثاني/يناير عام 2016م، وبعدها تمت المباشرة في تأليف الكتب الدراسية، حيث أُنتج أكثر من أربعمئة كتاب مدرسي للصفوف الدراسية جميعها في المسارات والمباحث كافة. (وزارة التربية والتعليم، 2022).

وفي ضوء ذلك، انخرط مركز المناهج في عملية مراجعة منظّمة ومحوكمة للكتب المدرسية، مستنيراً بالتغذية الراجعة من الميدان التربوي، ومن عديد الدراسات التحليلية التي أجراها الخبراء والأكاديميون والشركاء على المستوى الوطني، وقد أنشأ المركز أرسيفاً جامعاً يُصنّف ما ورده من تغذية راجعة، ثمّ كلّف فرقاً فنيّة من أصحاب الكفاءة والخبرة في الحقل المعني لدراساتها وإجراء التعديلات المناسبة، وقد أُصدِرَت نسخ مُحدّثة مُتّعاقبة من الكتب في مطلع كلّ عام دراسي، واستمرت عملية تطوير المناهج وتحديثها حتى اليوم، وتسبّبت جائحة كورونا، والجائحة المالية في عدم إيفاء عملية المراجعة ما تستحقّ من جهدٍ ووقتٍ وموارد (وزارة التربية والتعليم، 2022).

وأشارت وزارة التربية والتعليم (2020) إلى أن خطة مراجعة الكتب المدرسية، تعتمد على مصادر التغذية الراجعة المتوفرة، والإعلان عبر وسائل الإعلام، كما خُصّص بريد إلكتروني لتلقي الملحوظات، إضافة للبريد العادي والإلكتروني الرسمي للوزارة، واستقبال ملحوظات إضافية من ذوي العلاقة في الميدان التربوي، والمؤسسات التربوية

الخاصة، والمجتمعية، وأولياء الأمور، وتشكيل لجان فنية من الخبراء - من غير المؤلفين - من الجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاختصاص، ومن الكادر التربوي من مشرفين ومعلمين، بإشراف لجنة وزارية شُكِّلت بقرار من مجلس الوزراء، لتكون على مرحلتين: الأولى: المباحث الإنسانية، على أن تُنهي هذه اللجان أعمالها مع نهاية شهر آذار/ مارس 2020م؛ كي تتم عمليات إخراج الكتب المدرسية المعدلة قبل بدء العام الدراسي الجديد 2020/2021م، والمرحلة الثانية تُعنى بالمباحث العلمية، وتُنهي هذه اللجان أعمالها قبل بدء العام الدراسي 2021/2022م.

وأوضحت وزارة التربية والتعليم (2022) أنها اعتمدت مصادر التغذية الراجعة من تقارير الميدان التربوي تُقدَّر بما يزيد على 200 تقرير، وملحوظات على صفحات الوزارة تزيد على 7000 ملحوظة، إضافة إلى دراسة شاملة للمؤسسة العربية الأوروبية (2019)، تحليل المناهج الفلسطينية للصفوف (1-9 أساسي) وتقويمها في ضوء معايير الجودة والبيئة وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، ومراجعة مقدمة شبكة المنظمات الأهلية (2018) بعنوان مراجعة وقراءة خاصة بالمنهاج الفلسطيني الجديد، تناولت محاور أربعة، هي: ذوو الإعاقة، ولجنة الهوية والثقافة المدنية والديمقراطية، والعلوم التربوية والنوع الاجتماعي، ودراسة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2019) بعنوان تحليل محتوى الكتب المدرسية من منظور حقوق الإنسان (اللغة العربية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية 2018/2019م، ودراسة صلاح (2017)، مدى تضمين الكتب المدرسية للثوابت الوطنية، والتي أشارت إلى توفرها في الكتب المدرسية، ودراسة ريفيدي (2019) الرواية الفلسطينية للتاريخ: تاريخ منسي ومكوّنات مشطوبة (قراءة نقدية لكتاب التاريخ المدرسي).

### منطلقات مراجعة الكتب

يمتاز المنهاج الفلسطيني بتطور مستمر وفق الحاجات الوطنية والمستجدات التربوية، لذا فقد طرأ تعديل على الكتب المدرسية من خلال عمليات المراجعة المخططة استناداً إلى المنطلقات المعتمدة من اللجنة الوزارية لمراجعة المناهج والتي أشارت إليها وزارة التربية





والتعليم في موجز مراجعة المناهج وتطويرها (2022) على النحو الآتي:

1. التأكيد على دقة المحتوى المعرفي، وحدثه، وربطه بسياقات حياتية واقعية ذات معنى، مع الاهتمام بالمعالجة الإبداعية لها في المحتوى الدراسي، وتوظيف التكنولوجيا، وما يحقق أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الرابع، والاهتمام بالقضايا الكونية، والإنسانية، مثل: (الطاقة، والوعي البيئي، والتغير المناخي، والتصحر...).
2. الاستفادة من الإرث الثقافي، والديني، والتاريخي في صياغة موضوعات المحتوى التعليمي، وتوظيفها بشكل يتسق مع الأهداف الموضوعية لها.
3. مراعاة وحدة النسيج الوطني، والاجتماعي الفلسطيني، والسلم الأهلي، والحفاظ عليه، والابتعاد عما يُضرب به، سواء كانت نصوصاً مكتوبة، أو من خلال الرسومات والصور، وغيرها من الأنشطة.
4. احترام الديانات، والثقافات المختلفة الإثنية، أو الدينية، والتعددية الفكرية.
5. شمولية حقوق الإنسان، ومراعاتها في الكتب المدرسية، بما ينسجم والثقافة العامة للمجتمع، وسيادة القانون، والتشريعات الوطنية، والقانون الدولي في الحالات جميعها، بما فيها النزاعات المسلّحة: (المرأة، وحقوق الأطفال وحمايتهم، والأشخاص ذوو الإعاقة، وحقّ العمل، وحظر التمييز العنصري، والحقوق البيئية)، وغيرها من حقوق الإنسان.
6. مراعاة أدوار النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية (الدور المهني، والدور السياسي والتاريخي، والدور الاجتماعي والوطني، وخصوصية الرجل والمرأة...).
7. مراعاة الجوانب النفسية، والاجتماعية، والنمائية للفئة العمرية المستهدفة في الكتب المدرسية بعيداً عن العنف.
8. تجنب القضايا الخلافية، أو الآراء التي تُضرب بالوحدة الوطنية، أو تمسّ بالثوابت الوطنية.

9. مراعاة مضامين النصوص ودلالاتها، وعدم تحميلها معاني قد تؤدي إلى إساءة الفهم، أو المساس بالآخرين.

## المحور الثاني: التحريض المستمر على المناهج الفلسطينية

أشارت وزارة التربية والتعليم (2018) إلى أن التحريض على المناهج الفلسطينية بدأ بُعيد بدء العمل على إعداد المنهاج الوطني الأول في أواخر التسعينيات، وقد استمر هذا التحريض المنهج بصوره المختلفة حتى يومنا هذا، مستهدفاً المركبات الأساسية للسردية الفلسطينية، بما فيها المضامين الخاصة بالتاريخ، والجغرافيا، والقدس، واللاجئين، وواقع الاحتلال، والاستيطان، والمقاومة.

أخذ التحريض زحماً مُلفتاً بعد إطلاق المنهاج الوطني الثاني في عام 2016م، وقادت هذا التحريض مجموعاتٌ ضغط (احتلالية) تعمل بشكل منظم، من خلال تقارير ونشرات مسمومة، مصحوبة بنشاط إعلامي تحريضي غير مسبوق، خصوصاً في أوساط المُشرّعين وأصحاب القرار في أوروبا وأمريكا، وكان وما زال الهدف من التحريض باستمرار هو تشويه السردية الفلسطينية، وشيطنة المناهج، واتهامها بالتحريض على العنف والكرهية، وإنكار الآخر...، إضافة إلى تكثيف الضغط السياسي على الفلسطينيين، ورافق ذلك جهدٌ موصولٌ للدفع باتجاه ربط التمويل الخارجي للتعليم بتعديل للمناهج والكتب الدراسية.

أصدرت تقارير عدة من Impact-se، وهي أكثر من مجرد مؤسسة إسرائيلية لمراقبة المناهج في الشرق الأوسط، فقد تناول تقرير بقلم إيلداد (Eldad, 2017) بعنوان المناهج الدراسية للسلطة الفلسطينية 2016-2017م: التطرف وإحياء برنامج منظمة التحرير، مقارنة مع المنهاج الفلسطيني الأول، حيث تشير النتائج إلى تعليم أكثر راديكالية بكثير من المناهج السابقة، وأن المنهاج يعلم الطلبة أن يكونوا شهداء مستهلكين، ويرفض المفاوضات، ويُشيطن ويُنكر وجود إسرائيل، ويركّز على «العودة» إلى وطن فلسطيني، حصري.

وفي تقرير آخر إيلداد (Eldad, 2018) بعنوان المنهاج الفلسطيني الجديد - تحديث 2018-19- للصفوف 1-12 يشير إلى أن الكتب المدرسية للعام الدراسي 2018-2019م،



تقدم صوتاً راديكالياً يستوعب الطيف الكامل للأيديولوجيات القومية والإسلامية المتطرفة في كل من غزة والضفة الغربية، بما في ذلك الزخارف المعادية للسامية وسط مواضيع النضال المستمر والبطولة والشهادة.

وجاء تقرير (2019) دون اسم المؤلف بعنوان المنهج الفلسطيني الجديد تحليل كمّي للكتب المدرسية من مناهج وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الحالية، مع تطبيق معايير السلام والتسامح المستمدة من اليونسكو، يشير إلى نتائج تحليل جميع الكتب المدرسية للعام الدراسي 2019-2020م للفصل الدراسي الأول، ويحدّد المحتوى الإشكالي في دلالات عنيفة، والتحريض على العنف، وكرهية الآخر، والمحتوى المتطرف أو غير المناسب أو المزعج، ويظهر تقرير خاص صادر (2019) دون اسم المؤلف بعنوان رفض السلام: إزالة اتفاقيات السلام وإسرائيل واليهود من المناهج الفلسطينية، فإن مناهج السلطة الفلسطينية «الجديدة» تمثل قفزة نوعية إلى الوراء نحو تطرف الكتب المدرسية لأطفال المدارس الفلسطينيين، وتناولت دراسة IMPACT-se المحدثة في أيار/ مايو 2021م بتحليل الكتب المدرسية المستخدمة في المنهاج الفلسطيني 2020-2021م، أنها تتضمن أمثلة مختارة من البحث الذي أُجري على 222 كتاباً مدرسياً، ومن بين هذه الكتب، لم تتغير 105 كتب مدرسية على الإطلاق وبقيت كما كانت في عام 2019م، ولم تكن هناك تغييرات إيجابية جوهرية على المنهج الفلسطيني الحالي، وبقيت الكتب المدرسية معادية للسامية بشكل علني، وتستمر في تشجيع العنف والجهد والاستشهاد، في حين لا يتمّ تدريس السلام على أنه أمر مفضل أو حتى ممكن.

تناول التقرير (2022) دون اسم المؤلف تحليل الكتب المدرسية والبطاقات الدراسية الجديدة التي تنتجها السلطة الفلسطينية للعام الدراسي 2021-2022م، وأشار إلى أنه على عكس التأكيدات التي قدّمها السلطة الفلسطينية لشركائها الدوليين بأنه سيتم إجراء تحسينات بسرعة لتحسين منهج 2020-2021م، وأنه لم تجرِ تعديلات على منهج السلطة الفلسطينية للعام الدراسي الحالي 2021-2022م. بالإضافة إلى عدم وجود مراجعات للكتب المدرسية، وأن المواد التعليمية التكميلية عبر الإنترنت، والتي تسمى بطاقات

الدراسة قد نشرت المحتوى نفسه، في انتهاك للمعايير الدولية للسلام والتسامح.

وتناول تقرير (2023) دون اسم المؤلف مراجعة لامتحانات الثانوية العامة الفلسطينية، لشهر حزيران 2023م، وأشار إلى أنه يتم اختبار الطلبة في مواد تنكر التاريخ اليهودي في القدس، وتعبّر عن رفض إسرائيل بما في ذلك حقّها في الوجود، ويشير إلى أن عدم الاعتراف بإسرائيل، واستخدام العنف ضدها، والترويج للجهاد والاستشهاد، هي محور المنهاج الفلسطيني.

وبعد تحليل التقارير التي تعترض عليها هذه المؤسسة من عام 2016م - 2023م يمكن تصنيف هذه الادعاءات والردّ عليها على النحو الآتي:

أولاً- الادعاء بأن السردية الوطنية والثوابت تشجع الكراهية والعنف، ويأتي دحض ذلك وفق الآتي:

أظهر التقرير الذي أعدته مؤسسة جورج إيكرت حقيقة تضمين الكتب المدرسية الفلسطينية لمبادئ حقوق الإنسان جميعها بشكل شمولي، في الصفوف والمراحل الدراسية والمباحث كافة، وأشار بوضوح إلى شمولية الكتب المدرسية للقيم الإنسانية وفقاً للمعايير الدولية؛ التسامح، والعدالة، واحترام الشعوب، وتعزيز الحوار الإيجابي، واحترام الآخر، وحقّ الاختلاف والتعددية السياسية، والإثنية، والحوار بين الأديان. كما أبرز تعزيز الكتب المدرسية لفكرة المواطنة، والمواطنة الكونية، والحقوق والواجبات، والنزاهة، وهذا ينسجم مع دراسة المقارنة بين الإطار العام للمناهج ومعايير اليونسكو، والذي أكد على تضمين معايير اليونسكو في الإطار العام للمناهج.

وأظهرت نتائج دراسة صلاح (2023) وجود تضمين واضح ومقصود للثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية، وأن هذه الكتب كانت تركز على الجوانب الوطنية للقضية الفلسطينية وحقوق المواطن الفلسطيني، وأكدت على تضمين الكتب أن فلسطين عربية تاريخية، والقدس عاصمتها، وحق تقرير المصير، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وملف الأسرى وتبييض السجون، ويأتي ذلك منسجماً مع الإطار العام للمناهج المطورة



(2016) والذي أكد أن أولوية الشعب الفلسطيني هي التحرير والتنمية.

إضافة إلى التأكيد على استقلالية المناهج وفق ما جاء بملف التحريض عليها (2021) والمقرة من مجلس الوزراء في جلسته رقم (97/ 18) المنعقدة بتاريخ 22/ 02/ 2021م، الحفاظ على استقلالية القرار الوطني الخاصّ بالمناهج بتفاصيله كافة، واعتبار المناهج الفلسطينية شأنًا وطنيًا سياديًا بامتياز؛ لارتباطها الوثيق بالهوية الوطنية، والرواية الفلسطينية بكلّ مضامينها وتعايرها؛ مستندين في ذلك إلى المرجعيات الوطنية والمواثيق الدولية التي أكدت الحقّ في اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأبنائنا، استنادًا إلى القانون الأساسي الفلسطيني، لاسيما المادة (24) من القانون المعدل عام 2003م، وكذلك وثيقة إعلان الاستقلال عام 1988م، واحترام المواثيق الدولية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة المادة (26)، والمادة (13) من العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966م، والمادة (4/ 18) من العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، والتي أشارت إلى ما يأتي: للأولياء والأوصياء، وللآباء -على سبيل الأولوية- حقّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم.

ثانيًا- الادّعاء بتجاهل المناهج الفلسطينية لوجود إسرائيل، ويأتي دحض هذا الادعاء من خلال:

تُرد كلمة «إسرائيل» في المناهج الفلسطينية كدولة احتلال تسيطر على الأراضي الفلسطينية وتستولي عليها لمصلحة الاستعمار الاستيطاني، وترد كطرف في اتفاقيات سلام موعودة لم تصل إلى حلّ نهائي بعد، وتدعو لتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتوفير حلّ عادل للقضية الفلسطينية وخارطة طريق حلّ الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعددة في هذا السياق، ومنها قرار حلّ الدولتين الصادر عن مجلس الأمن رقم 1515 لعام 2003م.

ولا تشير المناهج الفلسطينية بشكل واضح للعلاقة مع إسرائيل، ولا يمكنها تحديد حدود سياسية (لدولة إسرائيل)، لأن هذه العلاقة لم تحدّد بعد في إطار من الاتفاقيات

للتسوية العادلة والشاملة والنهائية، ولا يمكنها من صياغة أيّ افتراضات لهذه العلاقة في ظل استمرار الاستعمار الاستيطاني للأراضي الفلسطينية وفق تقرير خطة التنمية المستدامة 2030م لعام (2018) والتنكّر لحق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة، وأكثر ما يقلق التربويين والمربين، الحديث عن قيم السلام والتسامح في ظل استمرار القتل والاعتقال لآلاف الطلبة والمعلمين أثناء وصولهم إلى مدارسهم.

ثالثاً- الادعاء بالتحريض على العنف من خلال إظهار مكونات انتهاكات الاحتلال (مجازر، اعتقالات....) وفي هذا الاتجاه يتضح الآتي:

تؤكد المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على شرعية حق المقاومة للشعوب المستعمرة، ويدعو القرار رقم 1514 لسنة 1960م إلى منح البلدان والشعوب المستعمرة استقلالها، وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م بالقرار رقم 3314 حق الشعوب في النضال بجميع الأشكال من أجل نيل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، لذا تعرض المناهج بعض الأمثلة لتصدّي الشبان الراشدين لاقتحامات جيش الاحتلال المتواصلة لمنازلهم، ومنها استخدام أدوات بدائية في محاولة صد اعتداءات الجنود، والتي استخدمت عبر تاريخ النضال الفلسطيني، وما واكب ذلك من مجازر وتهجير قسري واقتحامات وترويع السكان الآمنين.

رابعاً- الادعاء بالتحريض، بإظهار القادة والشهداء الفلسطينيين، ويأتي الرد على النحو الآتي: تُحفظ للأبطال مكانة كبيرة لدى كل أمة، فهم الذين ضحوا بالنفس والمال، لذا خلّد ذكرهم الناس باتفاق لا يختلف عليه أحد، إذًا يحق لكل شعوب الأرض الاعتزاز بأبطالها وتكريم قياداتها التاريخية، ونماذجهم البطولية، وشهادتهم الذين ضحوا بدمائهم من أجل أن تحيي شعوبهم حياة حرة كريمة، وللشهداء الذين يسقطون دفاعاً عن أرضهم ومقدساتهم منزلة عظيمة لا يمكن الانتقاص منها، الأمم والشعوب تكرم أبطالها.

خامساً- الادعاء بالتحريض من خلال نعت الإسرائيليين بالصهيانية، ويأتي دحض ذلك وفق الآتي:



عند تناول الجوانب الدينية والتاريخية للمناهج، يتم التحدث عن الحركة الصهيونية كحركة سياسية قامت من أجل إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، ولذا ترد كسمّاها التاريخي في سياقها الوارد في وعد بلفور والذي يخلو من كلمة إسرائيل، وتجدر الإشارة إلى دور الحركة الصهيونية وليس اليهود كأصحاب ديانة في استباحة الأراضي الفلسطينية واحتلالها.

سادساً- الادّعاء بالتحريض من خلال الاستشهاد بآيات وأحاديث من صميم دين الدولة، ويأتي دحض ذلك وفق الآتي:

إن التربية الدينية (الإسلامية والمسيحية) جزء أصيل من المنهاج الفلسطيني، فالتضحية والجهاد والشهادة قيم أساسية لها مدلولات سامية، وحيث إن الدين الذي يدعو للسلام والمحبة بين كل البشر، هو ذاته الذي يدعو للجهاد في سبيل تحقيق هذا الهدف الإنساني، وبالقطع لا يمكن تحريف هذه المصطلحات واستخدامها كأدوات للتحريض، إن للمفاهيم والقيم الإسلامية مضامين أوسع من مجرد التعريف الحرفي المجرد، وتفهم في سياقاتها المحددة من قبل المؤمنين بهذه القيم والمفاهيم.

فالمناهج الفلسطينية تستند إلى قيم أصيلة وعصرية وعالمية في تعزيز التسامح والديمقراطية والتعددية، وإعداد الإنسان المتمكن من قيم مستمدة من ثقافته وعصرية تتمثل في امتلاك مهارات القرن الحادي والعشرين للتواصل والتفاهم والتعاون مع شعوب الأرض كافة.

سابعاً- الادّعاء بالتحريض من خلال إظهار خصوصية القدس ومكانتها، ويأتي دحض هذا الادعاء وفق الآتي:

تركز المناهج على أهمية القدس التاريخية والدينية كحقّ لجميع أتباع الشرائع السماوية الثلاث، وتهتم المناهج بتعرية إجراءات الأسرلة الممنهجة الذي تتعرض له القدس، وتظهر الحواجز والجدران التي تمنع الفلسطينيين من الوصول للأماكن المقدسة، وتحّد من حرية العبادة التي كفلتها لهم المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحرية العبادة جميعها.

## تقرير جورج إيكيرت

كلّف الاتحاد الأوروبي معهد جورج إيكيرت الألماني للأبحاث بإجراء دراسة شاملة للمناهج الفلسطينية، تركّز على تحليل محتويات المناهج التعليمية الفلسطينية ومناهج مدارس الأونروا، لاسيما فيما يخص رواية الاحتلال بتهم حول «التحريض على العنف، واللاسامية، وعدم الاعتراف بشرعية إسرائيل باعتبارها احتلالاً استعماريّاً، وذكر المعارك التي خاضها الفلسطينيون، وأسماء المناضلين والمناضلات تبعاً للتقارير المختلفة (حمد، 2022)، على أن يقدم المعهد استنتاجاته وتوصياته بشأن القضايا التي كانت مدار نقاش في أوساط مستويات القرار المختلفة في عديد الدول الأوروبية، ولعل أبرز ما أشار إليه التقرير النهائي الآتي:

(Georg Eckert Institute for International Textbook Research, 2021)

- أبرز التقرير حقيقة تضمين الكتب المدرسية الفلسطينية لمبادئ حقوق الإنسان جميعها (الحقوق الفردية والجماعية، وحقوق المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحقوق المدنية، والحقوق الثقافية، والاجتماعية...)، بشكل شمولي، وفي الصفوف والمراحل الدراسية والمباحث كافة.

- أبرز التقرير شمولية الكتب المدرسية للقيم الإنسانية وفقاً للمعايير الدولية (التسامح، والعدالة، واحترام الشعوب، وتعزيز الحوار الإيجابي، واحترام الآخر، وحق الاختلاف والتعددية السياسية، والإثنية، والحوار بين الأديان)، كما أبرز التقرير في موقع آخر تعزيز الكتب المدرسية لفكرة المواطنة، والمواطنة الكونية، والحقوق والواجبات، والنزاهة، وغيرها.

- أبرز التقرير نجاح الكتب المدرسية في تسليط الضوء على قضايا عالمية تشكّل خطورة على البشرية جمعاء (قضايا البيئة، والتعايش السلمي العالمي، والسلم الأهلي، واحترام المجموعات الدينية، والاجتماعية، والثقافية دون تمييز).

- أقرّ التقرير أن كتب الدراسات الاجتماعية الفلسطينية تخلو من التحريض، وتسمّ بالموضوعية.





- أشاد التقرير بإجراءات الوزارة لمراجعة الكتب، وتعديل محتواها بما يسمح بتبنٍّ واضحٍ للمعايير المستخدمة في الخطاب التعليمي العالمي.

ورغم كلِّ ما سبق، فقد أبرز التقرير عديد القضايا في معرض حديثه عن نتائج التحليل، التي تُعدُّ إشكالية من وجهة نظره؛ منها:

عدم إشارة الكتب المدرسية لوجود إسرائيل، وخصوصاً في المضامين الخاصة بطرحها لمواضيع التعايش والتسامح، وعدَّ التقرير أنَّ استخدام الكتب المدرسية لمصطلح (الاحتلال الصهيوني) هو محاولة للطنين في شرعية وجود (دولة إسرائيل)، وأشار التقرير إلى أنَّ استخدام الكتب المدرسية لكلمات ومصطلحات (كالجهاد، والشهادة) تُعدُّ مشحونة سياسياً، وخصوصاً في ظلِّ الصراع القائم، كما أشار التقرير إلى إشكالات عدم الإشارة إلى وجود (دولة إسرائيل) في الخرائط التاريخية والجغرافية في الكتب المدرسية، وإلى عملية الخلط بين الشعب الإسرائيلي والشعب اليهودي.

وهذا ما يدعو للقول إن بنود الاعتراض ربما تُشكِّل محوراً للتشكيك في نزاهة التحليل، وما توصل إليه من استنتاجات منحازة وخطيرة، ومن أمثلة ذلك:

أولاً- تجاهل التقرير الإطار العام (الرسمي) للمناهج الفلسطينية، الذي يشكِّل المرجع الأساس لتطوير الكتب المدرسية بما يحدده من منطلقات رئيسية، وفلسفة المناهج، وتجاهل البحوث الفلسطينية والعربية والأجنبية حول الكتب المدرسية الفلسطينية، وحصر الاهتمام بالتقارير الإسرائيلية التي تحرِّض على هذه الكتب، متجاهلاً بشكل تامَّ التحريف والتزوير الذي تقوم به سلطات الاحتلال للكتب المدرسية الفلسطينية في مدارس القدس، على الرغم من إثارة الأمر على المستويات المحلية والدولية كافة.

ثانياً- لم تعطِ الدراسة أيَّ اهتمامٍ للسياق الموضوعي الذي يفرضه واقع الاحتلال على الحياة الفلسطينية عموماً، والانتهاكات المتكررة بحق المدارس والطلبة والمعلمين.

ثالثاً- أشار التقرير الأولي الذي استلمته الوزارة في توصياته إلى عدم وجود تحريض ممنهج على العنف والكراهية واللاسامية، غير أنه لم يخلُ من إشاراتٍ ضمنية حول الصراع السياسي

القائم، والتي تركز إلى قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن مسودة التقرير النهائي استجابت لطروحات سلطة الاحتلال، علمًا بأن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية طالبت دومًا بإخضاع المناهج الفلسطينية والإسرائيلية لدراسة مقارنة، وهو ما رفضه الاتحاد الأوروبي أكثر من مرة.

رابعًا- هناك انفصام تام بين متن التقرير والاستنتاجات والخلاصات التي خرج بها، ويتبين ذلك جليًا من خلال إبرازه لجملة من التوصيات التي لا علاقة لها بالتقرير، أو أهدافه، ومحتواه، وليس أوضح من التدليل على ذلك من التوصيتين الآتيتين اللتين اختتم التقرير بهما:

- إصدار حكم يحدّ الكتب المدرسية الفلسطينية غير صالحة لتخفيف وتيرة الصراع.
- التأكيد على أنّ عملية إصلاح الكتب المدرسية الفلسطينية يجب أن تتم بصيغة مشتركة من خلال فريق فلسطيني وإسرائيلي، أو/ ومن خلال تدخل خبراء دوليين في إصلاح هذه المناهج.
- خامسًا- أغفل التقرير قرار مجلس الوزراء الخاص بإنشاء المركز الوطني للمناهج.

## المحور الثالث: انتهاكات الاحتلال تمثل مناهجًا يجسّد مضامين ثقافية وتربوية

1. شكّلت انتهاكات الاحتلال على مدى عقود من الزمن مناهجًا قائمًا بذاته، تُجسّد مضامينه وتطبيقه ثقافة العنف والقهر والسلب والترجيع والظلم والاستبداد والإخضاع والتمييز وغيرها من ملازمات الاحتلال، وتعاليمه، ويمثّل صياغة هذا المنهاج قوات الاحتلال والمستعمرون، من خلال ارتكابهم المجازر بحق المدنيين العزل، واستهدافهم قطاع غزة والضفة والقدس، واعتقالهم، وجرحهم، وارتقاء آلاف الشهداء، معظمهم من النساء والأطفال، واستهداف الأعيان المدنية من هدم المنازل على رؤوس قاطنيها، وتدمير المدارس ودور العبادة والمستشفيات وسيارات الإسعاف، واستهداف المسعفين والصحفيين والنازحين، وحرمان المواطنين من المتطلبات الأساسية للحياة الإنسانية (غذاء، وماء، وكهرباء، واتصالات، وأمان، والسكن، وغير ذلك من الانتهاكات التي ترتقي إلى جرائم الحرب، والجرائم ضدّ



الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية)، وفق ما أشارت إليه التقارير الدورية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الخاصة بانتهاكات الاحتلال بحق التعليم في فلسطين.

2. التنكّر للكينونة الإنسانية العربية الفلسطينية بكلّ مضامينها، وتجذرها العميق، هو الذي يجرّص طلبتنا على العنف والكرهية، ويرسم صورة الآخر (الإسرائيلي) في أعماق أبنائنا، ويزرع في ضمائرهم القلق، والخوف والحرمان، ويطفئ جذوة الأمل في نفوسهم، مُسبّباً ندباً وتشوّهات نفسية وروحية، يحمل أطفالنا وزرها، ويقوّض قيم المحبة والتعددية والعيش المشترك، وغيرها من القيم الواجب تجذيرها في نفوس الأطفال، وإنّ محاولة أسننة انتهاكات الاحتلال للحقوق الثابتة وحقّ تقرير المصير ضربٌ من المستحيل (وزارة التربية والتعليم، 2023).

3. تُزوّر بلدية الاحتلال في القدس الكتب المدرسية الفلسطينية، وتُجري عليها تغييرات جذرية تتعلّق بالسردية الفلسطينية، وتطبع تلك الكتب، وتوزّعها على المدارس الفلسطينية في القدس، وتمارس شتى أنواع الضغوط لتبنيها، إنّ هذا التزوير الصريح والعلني الممنهج، يصل إلى مستوى جنائية تستحقّ عليها المثول أمام المحاكم الدولية ذات الاختصاص (وزارة التربية والتعليم، 2020).

4. أشارت الباحثة الإسرائيلية بيلد- الحنان (Peled-Elhanan, 2012, pp.61) إلى تصوير المواطنين الفلسطينيين بالكتب المدرسية الإسرائيلية بوصفهم بدائيين ومتفلسين جديرين بالازدراء، وخارجين على القانون عبر إسباغ تعريف البناء غير القانوني على منازلهم التي يعيشون فيها، وأنهم لصوص والعدو من الداخل، معتمدين في ذلك إلى الافتراضات الأساسية التي لا تقبل الجدل في جميع الكتب المدرسية الإسرائيلية، وهي: الافتراضات الوجودية بحقوق اليهود التاريخية على أرض (إسرائيل) فلسطين، ومعاداة السامية على المستوى العالمي، وافتراضات القيمة المتمثلة بما هو جيد ومرغوب (الدولة اليهودية، والأغلبية اليهودية، والسيطرة الإسرائيلية).

5. يُعدّ (التناخ والتلمود) المصدرين الأساسيين لروح التربية على العنصرية والدموية، ومضمونها، إضافة إلى المزاعم والفلسفات الصهيونية، والتأكيد في الكتب المدرسية أنّ «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» (Peled–Elhanan, 2012, pp.35).

6. العرب ليسوا غير موجودين في المدارس اليهودية فحسب، بل لا وجود لهم في المناهج والكتب المدرسية كذلك، وهناك تعمق الإثنوقراطية وأشكال التدين في الكتب المدرسية، وأن هذه الكتب تسخر الماضي لمنفعة السياسة التوسعية التي تطبقها إسرائيل في حاضرها، وربما تشكل مؤشراً على السياسة التي تنوي أن تطبقها في المستقبل (Peled–Elhanan, 2012, pp.48).

7. تعزّز الكتب المدرسية الإسرائيلية التوجه نحو التربية الإمبراطورية (التربية العسكرية)، وقد أشار حجيت (2013) تحت عنوان «عسكرة التعليم في إسرائيل» إلى أنّ المناهج الإسرائيلية للمراحل الدراسية جميعها تركّز في التنشئة التربوية على روح العسكرة والتطوُّع للجيش، وإعداد الطفل ليصبح مقاتلاً.

## المحور الرابع: أسرلة التعليم في القدس

لجأت السلطة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) إلى اتخاذ إجراءات ممنهجة؛ لتكريس الاستعمار الاستيطاني في القدس؛ بهدف ضمّها، من خلال أسرلة القطاعات المدنية كافة بما في ذلك التعليم، مخالفة بذلك قرارات الشرعية الدولية التي أقرّت بأنّ القدس أرض محتلة منذ حزيران سنة 1967م، وأشارت قدح (2024) إلى خطة لأسرلة نظام التعليم والمناهج المقدسية، تنفّذ على مدار خمس سنوات، وتهدف إلى إحلال نظام التعليم الاحتلالي (البحرود) بدلاً من النظام الفلسطيني (الثانوية العامة)، واستبدال المنهاج الفلسطيني بالمنهاج المعتمد لديها إضافة إلى عمليات تزوير المنهاج الفلسطيني وتحريفه وغيرها من الإجراءات، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

## أولاً: إحصائيات المدارس في القدس

اعتماداً على نتائج المسح السنوي الشامل الصادر عن وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي



2023 / 2022م والعام الدراسي 2023 / 2024م للتعليم في القدس، باستثناء المدارس التي تشرف عليها بلدية القدس ووزارة المعارف الإسرائيلية، ووزارة التربية والتعليم (2024)، تم تنظيم هذه الإحصائيات لعقد مقارنات حسب عدد المدارس والطلبة والشعب الدراسية، كما في الجدول الآتي:

جدول يبين أعداد المدارس والطلبة والشعب وفق الجهة المشرف في العامين 2023 / 2022م و2024 / 2023م

جدول يبين أعداد المدارس والطلبة والشعب وفق الجهة المشرف في العامين 2023 / 22م و2024 / 23م					
الجهة الإشرافية	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد الشعب	عدد المدارس	عدد الطلبة
	23 / 2024	22 / 2023	23 / 2024	22 / 2023	23 / 2024
مديرية التربية والتعليم - الأوقاف الإسلامية ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية	51	51	10375	10851	586
المدارس الخاصة والأهلية	74	84	33537	33684	1280
مدارس وكالة الغوث	6	6	922	1053	52
المجموع	131	141	44834	45588	1918

ملاحظة: لم تتوفر إحصائيات دقيقة عن المدارس التي تشرف عليها بلدية القدس ووزارة

المعارف التابعة للاحتلال الإسرائيلي للعام 2023 / 2024م.

يتبين من جدول المقارنة بين نتائج المسح الشامل في العامين الدراسيين 2022 / 2023م و 2023 / 2024م أن (10) مدارس خاصة أغلقت أبوابها في العام 2023 / 2024م، بينما عدد المدارس الحكومية (الأوقاف)، وكذلك مدارس الوكالة بقيت كما في العام السابق، وانخفض عدد الطلبة في مدارس القدس وفق الجهات المشرفة جميعها بفارق (754 طالباً) عن العام السابق، وانخفض عدد الشعب الدراسية بفارق (152 شعبة دراسية) عن العام السابق، وتركز الفارق في عدد الشعب بالمدارس الخاصة بفارق (138 شعبة دراسية) عن العام السابق.

وتم حساب معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة لإيجاد مدى تأثير التغير في عدد الطلبة والشعب على الاكتظاظ وفق الجدول الآتي:

جدول يبيّن عدد الطلبة في الشعب وفق الدرجة المشرفة في العامين 2022 / 2023م و 2023 / 2024م

جدول يبين عدد الطلبة في الشعب وفق الدرجة المشرفة في العامين 2022 / 2023م و 2023 / 2024م					
2023 / 2024م	2022 / 2023م	2023 / 2024م	2022 / 2023م	2023 / 2024م	2022 / 2023م
وكالة		خاصة		حكومة (مديرية التربية)	جهة الإشراف
22	23	22	23	22	23
م2023 /	م2024 /	م2023 /	م2024 /	م2023 /	م2024 /
16,71	17,73	23,75	26,2	18,42	17,70
معدل الطلبة / شعبة					

يُظهر الجدول أعلاه أن معدل الطلبة في الشعبة الواحدة في المدارس الخاصة قد ارتفع بمعدلات بسيطة، كان أكثرها في المدارس الخاصة بفارق (2,45) طالباً للشعبة عن العام



السابق، وفي مدارس الوكالة ارتفع بفارق (02, 1) طالبًا للشعبة عن العام السابق، بينما في المدارس الحكومية انخفض بفارق (-72, 0) طالبًا للشعبة، ما يظهر أن الفارق ضئيل وليس له أثر واضح، علمًا أن مساحات الغرف الصفية في مدارس القدس صغيرة، لأنها قائمة، في غالبيتها، في مبانٍ مستأجرة، إذ لم تُصمَّم كغرف صفية، وخاصة في المدارس التي تشرف عليها الحكومة.

تجدر الإشارة إلى أن إجراءات سلطات الاحتلال بحق المدارس غير التابعة لها هي السبب في تراجع أعداد الطلبة الملتحقين في المدارس الوطنية، والتي تراجعت فيها أعداد المدارس الخاصة، وبدورها تفتح بلدية الاحتلال مدارس تستقطب الطلبة وتقدم المنهاج الإسرائيلي، مقابل كل مدرسة خاصة وطنية يتم إغلاقها.

## ثانيًا: تزوير المناهج الفلسطينية وتحريفها في القدس العاصمة

ترمي مضامين سياسة الضم التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) في القدس إلى محو الهوية والرواية الوطنية الفلسطينية، وإلى تشويه وعي أطفالنا من خلال استخدام الكتب المزوّرة والمحرّفة في المدارس بالإكراه، وقد بينت دراسة بأشكال التزوير على عينة من الكتب المدرسية وعددها (78) كتابًا مقررًا في العامين 2020-2021م، و2021-2022م، وفق الجدول الآتي: (وزارة التربية والتعليم، 2022)

جدول يبيّن عدد مرات التزوير في عينة الكتب المدروسة

جدول يبين عدد مرات التزوير في عينة الكتب المدروسة			
المبحث (1-10)	عدد كتب الدراسة	عدد مرات التزوير	معدل الكتاب الواحد
التربية الإسلامية	19	35	1,84
الرياضيات	19	69	3,36
اللغة العربية	20	337	16,85
الدراسات الاجتماعية	6	281	46,83

26	52	2	التنشئة الاجتماعية
6, 66	20	3	التربية الوطنية والحياتية
4	36	9	العلوم والحياة
المتوسط: 10, 64	830	78	المجموع

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن عملية التزوير طالت الكتب التي تمت دراستها كافة، وأن أعلى مرات التزوير كانت في مباحث الاجتماعيات، سواء الدراسات الاجتماعية (83, 46) مرة للكتاب الواحد، والتنشئة الاجتماعية (26) مرة للكتاب الواحد، وأقلها كانت في مبحث التربية الإسلامية (84, 1) مرة للكتاب الواحد، وهذا يؤكد تركيز الاحتلال على السردية التاريخية والوطنية أكثر من الجانب الديني، وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن المباحث الأخرى تضمنت الجوانب الوطنية والتراث أكثر من كتب التربية الإسلامية.

#### جدول يبيّن عدد مرات وفق صنف التزوير

جدول يبين عدد مرات وفق صنف التزوير				
تحريف المحتوى كاملاً	استبدال المحتوى بآخر	طمس جزء من المحتوى	تغيير جزء من المحتوى	المجموع
165	351	235	79	830

إن عملية التزوير تكررت (830) مرة في المباحث المختلفة ما بين تحريف محتوى بالكامل (165) مرة أو استبدال محتوى بآخر (351) أو طمس جزء من المحتوى (235) مرة أو تغيير جزء من المحتوى (79) مرة، وقد تمثل ذلك في حذف صور وموضوعات مختلفة، وطمس علم فلسطين وشعار الدولة من الأغلفة والصفحات الاستهلاكية للكتب، وحذف كل ما





يشير للشهداء والأسرى واللاجئين، أو كل ما يشير إلى خريطة فلسطين قبل عام 1948م، أو ما يشير إلى حق العودة، أو أن القدس المحتلة عاصمة فلسطين وغيرها.

### ثالثاً: استبدال نظام التعليم الوطني الفلسطيني بنظام التعليم الإسرائيلي

استخدمت السلطة القائمة بالاحتلال وسائل ضغط متنوعة على مدارس المدينة؛ لاستبدال نظام التعليم والمنهاج الفلسطيني بالمنهاج المعتمد لها، من خلال تقديم وعود بتمويلات إضافية للمدارس في حال تطبيق نظام البجروت بدلاً من نظام الثانوية العامة الفلسطينية، كما وتضغط بلدية الاحتلال والمعارف بسحب ترخيص المدارس الخاصة المرخصة لديها، كما حدث مع الكلية الإبراهيمية في حي الصوانة، والتي تأسست عام 1931م، ومدارس الإيمان والتي تأسست عام 1984م؛ بذريعة استخدام المنهاج الفلسطيني، والطلب منها استخدام الكتب المدرسية المحرّفة بدلاً من كتب المنهاج الفلسطيني، كما وتفرض إجراءات التفتيش على المدارس بدواعٍ أمنية، واستخدام مبرر التحريض في المناهج؛ وهذا يعدّ انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وخاصة البروتوكول الإضافي الثاني من اتفاقية جنيف الرابعة، وحرمان أطفال القدس من حرية التعليم الطبيعي بما في ذلك حقهم في التعليم ضمن منهاج وطني يتناسب مع ثقافتهم (قدح، 2024).

### رابعاً: إغلاق مديرية التربية والتعليم

عمدت سلطة الاحتلال إلى إغلاق مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف في أواخر عام 2019م، وتكراره في نهاية أيلول للعام 2021م، بمثابة إجراءٍ مُوازٍ للإحكام على نظام التعليم الفلسطيني، ووضع مدارس الأوقاف في طائلة الاستهداف، بمبررات مختلفة، علماً أنها تعمل باسم الأوقاف الأردنية بمبررات مختلفة؛ فنية، وضرائب الأرنونا، وملاءمة البنية التحتية. (وزارة التربية والتعليم، 2022).

### خامساً: انتهاك حق الطلبة في الوصول إلى تعليم نوعي بحرية وكرامة

انتهاك حق الطلبة في التعليم في القدس (علماً أنها مناطق محتلة وفق القانون الدولي) من خلال عدم منح تراخيص لبناء مدارس جديدة، ووضع عراقيل لتأهيل المباني القائمة،

وفرض ضرائب باهظة على المباني المستأجرة، وعرقلة وصول الطلبة والكوادر التربوية والتعليمية إلى مدارسهم، عبر الحواجز ونقاط تفتيش، إضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي يحيط بالمدينة ويجعل الوصول إليها غاية في التعقيد، كما وتلجأ سلطات الاحتلال إلى اعتقال الكوادر التعليمية والطلبة والحبس المنزلي، ويشير فروانة (2022) بأن سلطات الاحتلال أصدرت نحو 2200 قرار بالحبس المنزلي بين كانون الثاني 2018م وآذار 2022م، بحق أطفال قُصّر، 114 طفلاً، منهم أعمارهم تقل عن 12 عامًا، وتم تحويل 70% من الأطفال الذين تم اعتقالهم إلى الحبس المنزلي قبل البتّ في قضاياهم، وقد تراجعت قرارات الحبس المنزلي المفتوح عددًا بعد أن أجازت القوانين الإسرائيلية اعتقال الأطفال القُصّر أعمارهم أقل من 14 عامًا، ما أتاح لهم تغليظ العقوبات بحق الطلبة ويمكن تمديد اعتقالهم.

## مواجهة خطة أسرلة التعليم في القدس

أشارت وزارة التربية والتعليم (2022) إلى تشكيل لجنة وزارية شملت الوزارات ذات العلاقة (وزارة التربية والتعليم، وزارة الخارجية والمغتربين، وزارة العدل، وزارة القدس) لمواجهة خطة الأسرلة، وقد اتخذت العديد من الإجراءات أبرزها الآتي:

إثارة القضية أمام الشبكات، والمنظمات العالمية والإقليمية المعنية بمناصرة الحقّ في التعليم، وتنفيذ أنشطة توعوية وتعبوية محلية، ودولية، ومخاطبة الخارجية الأردنية ووزارة الأوقاف الأردنية بالخصوص، وحثّها على اتخاذ موقف قوي يستند إلى خصوصية وضعها في القدس، وعرض القضية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والعالمي، واليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان، مخاطبة الدول من خلال سفرائها، وإثارة الأمر أمام المحافل والهيئات الدولية والأممية، وخصوصًا الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ملاحقة السلطة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، ومقاضاتها أمام المحاكم الدولية ذات الاختصاص، وتشكيل عيادة قانونية خاصّة بالأسرلة تضمّ أربعة محامين أكفاء؛ لمتابعة الوضع القانوني للتعليم في القدس، وتسديد الالتزامات المالية الخاصة بمدارس القدس ومديريتها في آجالها كافة، وإنشاء صندوق خاصّ بحماية التعليم في القدس بتمويل عربي، وإسلامي، وصياغة



ورقة موقف حول الأسرلة تبيّن مضامينه، وتبعاته، وإجراءاته المالية والقانونية وكيفية التعاطي مع كلّ منها، وإعلان العام 2023م (عام سيادة التعليم في القدس).

ومع تصاعد وتيرة العدوان على فلسطين وعلى وجه الخصوص في القدس، فإن الحاجة ما زالت قائمة للتصدي لمخططات الاحتلال الخاصة بأسرلة التعليم في القدس، من خلال الآتي:

1- متابعة العيادة القانونية وتفعيلها ضروريٌّ وملحّ، وتوحيد جهود المؤسسات القانونية والحقوقية في الدفاع عن نظام التعليم الفلسطيني في القدس الشريف، وعدم السماح للمدارس بالتوجه للجان استماع، أو محاكم دون مرافقة قانونية، وتشكيل مجموعات الضغط والمناصرة من ذوي الخبرة والاختصاص: فلسطينيين، وعرب، وأصدقاء دوليين؛ للتأثير على المجتمع الدولي، والدول الصديقة، وفضح الوجه القبيح لممارسات السلطة القائمة بالاحتلال لاتخاذ مواقف مؤيدة لصالح فلسطين، وحقنا في التعليم بحرية وكرامة، وخاصة في القدس.

2- تفعيل دور المجتمع المحلي المقدسي، ومجالس أولياء الأمور تفعيلاً مستداماً، ودعمهم مادياً؛ للتصدي للسياسات الإسرائيلية، والعمل الحثيث والدوري مع مرجعيات المدارس الكنسية والدينية في التفاهم على خطط استجابة متّفق عليها، ورفع مستوى التنسيق مع المرجعيات الدينية، وخصوصاً الفاتيكان؛ لتناغم المواقف الوطنية على المستويات كافة.

3- زيادة المخصصات المالية على المستوى الرسمي الفلسطيني، والبحث عن مصادر تمويلية تحرّر تبعية المدارس الأهلية والخاصة من سيطرة الجهات الإسرائيلية، واعتماد مصادر التمويل الوطني وتجنيدها في دعم سياسات تبني المدارس من أفراد أو مؤسسات من العالم العربي والإسلامي، وغيرها من مصادر غير خاضعة لشروط المانح.

4- تعزيز جودة التعليم في مدارس الحكومة الفلسطينية، وتوسيع نسب الالتحاق؛

لحفاظ على مكونات التعليم الفلسطيني الوطني في المدينة، كدرع أخير متبق مع شبكة مستشفيات القدس الشرقية.

## المحور الخامس: مواجهة التحريض على المناهج

أشارت وزارة التربية والتعليم في ورقة مواجهة التحريض على المناهج الفلسطينية (2023) إلى أنها خاضت غمار مواجهة دبلوماسية وسياسية بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع السلك الدبلوماسي الفلسطيني، ضد حملة التحريض والشيطنة المستعرة واسعة النطاق على المناهج الفلسطينية التي تقودها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال على مختلف الأصعدة والمحافل الدولية في أمريكا وأوروبا، ومن أبرزها:

1- إجراء العديد من المرافعات والنقاشات مع مستويات سياسية ودبلوماسية أوروبية رفيعة المستوى.

2- صياغة أوراق موقف، ومطالعات، وبحوث، وعروض فنية تفند ما ورد في الأوراق التي نشرتها وروجت لها مؤسسة impact-se التي تزخر باتهامات وتفسير باطلة ومضللة للكتب والمواد التدريسية المستخدمة في المدارس الفلسطينية.

3- التعاطي المقتدر مع تقرير (جورج إيكرت) وتداعياته (2020)، سواء من خلال ردود ومرافعات مكتوبة، أو سجالات حوارية على مستويات عديدة، وفي محافل وطنية ودولية، وإصدار ورقة موقف حول التقرير النهائي للمعهد (وزارة التربية والتعليم، 2020).

4- شن حملة دبلوماسية وإعلامية مضادة تهدف إلى توعية العالم بالمضامين العنصرية المتجذرة في الكتب المدرسية الإسرائيلية، وما يلازمها من شيطنة للشعب الفلسطيني وتحقير له، وتحريض على القتل والكرهية والعنف.

5- إعداد تقرير مقارنة بين معايير اليونسكو للمناهج، ووثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الفلسطينية (2022)، استندت هذه المقارنة على المبادئ والمعايير التي تعتمدها



اليونسكو والمتمثلة في جودة التعليم لجميع المعلمين والمتعلمين، تعليم القيم والمبادئ والمهارات التي تعزز العيش المشترك، وتنمي تفكير المتعلمين والمتعلمات لبناء السلام العالمي، ويتضح من التقرير المقارن أن الأسس والمعايير التي تضمنتها وثيقة اليونسكو حول تحسين التعليم ومخرجاته هي في واقع الحال جزءاً أصيلاً من الإطار المرجعي للمناهج الفلسطينية.

6- اتخاذ قرار بعدم التماهي أو المشاركة الرسمية في أية دراسة خارجية تستهدف مضامين المناهج الفلسطينية بدواعي أنها تحرض على العنف والكرهية، بما في ذلك الدراسة التي أجراها معهد جورج إيكرت بتكليف من المفوضية العامة للاتحاد الأوروبي، إلا إذا كانت جزءاً من دراسة مقارنة متزامنة لمضامين المناهج والكتب المعتمدة في المدارس (الإسرائيلية) بمختلف فئاتها.

7- الارتقاء بالمناهج الفلسطينية ورفع مكانتها، فقد أشارت وزارة التربية والتعليم (2023) في ورقة حول وضعية المناهج الفلسطينية إلى الآتي:

- ضرورة تكامل الأدوار مع المؤسسات الأكاديمية والتربوية، كالجوامع، ومراكز الدراسات والبحوث، ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الهجمة المنهجية بحق المناهج الفلسطينية، والتحرّيش الذي تجاوز حدود التربية لينال من الثوابت الفلسطينية، والعمل على فضح سياسة الاحتلال، والكشف عن الأحقاد التي تتضمنها المناهج الإسرائيلية، من خلال الانتصار للمناهج الفلسطينية، وإبراز نقاط القوة فيها على المستوى المحلي، والابتعاد عن افتعال قضايا جانبية ليست ذات أولويات تربوية.

- تعبئة الرأي العام في الداخل والخارج ضد جرائم الاحتلال بحق التعليم في فلسطين بشكل عام، والقدس بشكل خاص، وفضح تحرّيش الاحتلال على المناهج باعتباره عدوئاً على الثوابت الفلسطينية، ومحاولة تشويه المناهج، وتحريفها، إضافة إلى ممارساته التعسفية؛ من هدم المدارس، واعتقال الطلبة،

والحبس المنزلي، وإعاقة وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم، واستشهاد العديد من الطلبة، وتحريف المناهج، وأعمال القرصنة بحق التعليم.

- الانتصار لسيادة المناهج من خلال حشد الرأي العامّ الوطني، باعتبار التعليم والمناهج الفلسطينية شكلاً من أشكال السيادة، وإيجاد السبل الكفيلة بالحفاظ على استقلاليتها من التدخلات الأجنبية، والتمويل المشروط، وتحريرها من التجاذبات السياسية بإيجاد بدائل إبداعية، منها سلة تمويل وطنية خاصة بالتعليم، والمناهج، والاستثمار بالتعليم.

- ضرورة صياغة الوثائق العلمية التي تفند ادعاءات الاحتلال بلغات أجنبية متعددة، من أجل تحشيد شعوب ودول العالم ضد انتهاكات الاحتلال للحق في التعليم، وخلق حالة مناصرة جماهيرية عالمية ضاغطة نصره للحق الفلسطيني.

ضرورة تشكيل مجموعة حماية ومناصرة دائمة لمواجهة انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال بحق التعليم بشكل عام، وللمناهج على وجه الخصوص، وحرمان الطلبة من الوصول إلى التعليم، وفق خطة متفق عليها وطنياً، خاصة في القدس التي تعاني من سياسات أسرلة التعليم وتزوير المناهج وتحريفها في إطار الحرب المتواصلة على الهوية والرواية، وإطلاق حملات الضغط والمناصرة، والرصد والتوثيق، والمساعدة القانونية، على المستوى الدولي وخاصة الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي.

## الخاتمة

تعدّ المناهج الفلسطينية شأنًا وطنياً لا لبس فيه، ونرى أن ادّعاءات الاحتلال بحق المناهج هي جزء من حملته المستعرة بحق التعليم، والترويج لخرافته الدينية والعنصرية في المناهج الإسرائيلية، وكما أشارت بيلد- الحنان (Peled-Elhanan, 2012 pp.35) في وصفها للافتراضات في الكتب الإسرائيلية أن كل الشعوب والحضارات عبر التاريخ كان لها هدف واحد فقط؛ قتل اليهود، لافرق في ذلك بين الإغريق والرومان، والفرس، والنازيين، والعرب.



وربما يكون مناسباً تأكيد أنّ تطوير المناهج الفلسطينية سيبقى على الدوام، وبكل تفاصيله قراراً وطنياً سيادياً يستنير بالوثائق المرجعية للمنهج الوطني، وبالتغذية الراجعة من الكل الفلسطيني، وأن أيّ تعديلات على المناهج يتم وفق الرواية والثوابت الفلسطينية.

وأنّ التماهي مع الضغوط الخارجية في شأن تطوير أو تعديل المناهج الفلسطينية سيُشكّل مُنزلقاً لا تُحمد عقباه؛ فهو سيفتح شهيةً مجموعات الضغط على ممارسة المزيد من الضغوط لإجراء تعديلات مُتدرجة على مناهجنا، لن تُبقي ولا تذر، إضافة إلى أنه سيُزعزع ثقة المجتمع الفلسطيني بالمنظومة التربوية برمتها، وسيهدد السلم الأهلي.

من هنا، فإن الحاجة ماسة جداً لأهمية التطوير المستمر للمنظومة التعليمية، وإحداث نهضة تعليمية حقيقية، بما في ذلك المناهج وفق منحى عقلائي وعملياتي متواتر يعدّ استحقاقاً وطنياً، قادراً على المنافسة وخاصة في القدس، وقد شكّل القرار القاضي بإنشاء المركز الوطني للمناهج معلماً مفصلياً في هذا الإطار.

## المراجع باللغة العربية

- أبو عامر، عدنان. (2022). دراسة إسرائيلية تحرّض على المناهج الدراسية الفلسطينية. عربي 21. <https://arabi21.com/story/1432773> تم استخراجها في 20/4/2024م.
- أبو لبد، محمد. (2017). حملة التحريض الإسرائيلية ضد المناهج الفلسطينية، هدفها التغطية على مناهجها العنصرية. المكتب الإعلامي الفلسطيني في أوروبا. <https://fatehmedia.eu/2017/03/28> تم استخراجها في 20/4/2024م.
- تقرير «خطة التنمية المستدامة 2030 لعام 2018». (2018). متاح على الرابط الآتي (تم استخراجه في 20/4/2024):  
<http://palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/PNVR-Ar.pdf>
- حجيت، جور. (2013). عسكرة التعليم في إسرائيل. ترجمة: يحيى محمد إسماعيل. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية (تاريخ النشر الأصلي 2007).
- حمد، مجد. (2022). تدخل الاتحاد الأوروبي في المناهج التعليمية الفلسطينية. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، مسارات. متاح على الرابط الآتي (تم استخراجه في 22/4/2024):  
<https://www.masarat.ps/article/5918>
- رفيدي، وسام. (2019). الرواية الفلسطينية للتاريخ: تاريخ منسي ومكونات مشطوبة (قراءة نقدية لكتاب التاريخ المدرسي). مؤسسة أفكار للتطوير التربوي والثقافي، رام الله، فلسطين.
- شبكة المنظمات الأهلية. (2018). مراجعة وقراءة خاصة بالمنهاج الفلسطيني الجديد. رام الله، فلسطين.
- صلاح، لمى. (2023). رؤى نقدية معاصرة في الثوابت الوطنية في الكتب المدرسية الفلسطينية. مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، 8 (1)، 83-108.
- فروانة، عبد الناصر. (2022-6-29). ارتفاع ملحوظ بقرارات الحبس المنزلي: إسرائيل جعلت من البيوت سجونا ومن الأهالي سجانين على أطفالهم. متاح على:  
<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1652918>
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل. (2005). المادة (24). متاح على الرابط الآتي (تم استخراجه في 11/05/2024):





<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138>

- قدح، أنوار عبد الله. (2024). أسرلة المناهج في القدس «تحدّ وجودي». مركز الزيتونة للدراسات والنشر، بيروت.
- المؤسسة العربية الأوروية. (2019). تحليل المناهج الفلسطينية للصفوف (1-9 أساسي) وتقييمها في ضوء معايير الجودة والبيئة وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي. رام الله، فلسطين.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2019). تحليل محتوى الكتب المدرسية من منظور حقوق الإنسان (اللغة العربية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية 2018/2019. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2016). الإطار العام للمناهج الفلسطينية المطورة. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2018). ورقة موقف (1). رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2020). تحريض متواصل على المناهج الفلسطينية. ورقة موقف (2). رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2020). تزوير المناهج الفلسطينية. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2020). خطة مراجعة الكتب المدرسية. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2020). ورقة موقف حول التقرير النهائي لمعهد (جورج إيكرت) حول الكتب المدرسية. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2022). تقرير مقارنة بين مبادئ (معايير) اليونسكو للمناهج ووثيقة الإطار المرجعي. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2022). موجز مراجعة المناهج الفلسطينية وتطويرها 2022م. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2022). ورقة موقف - أسرلة التعليم في القدس. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2023). استهداف السلطة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) منظومة التعليم الفلسطينية، وأسرلة التعليم في القدس. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2023). الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 2023/22م. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2023). مبادرة التمويل الوطني للتعليم - برنامج تبني المدارس. رام الله، فلسطين.

- وزارة التربية والتعليم. (2023). ورقة موقف حول المناهج الفلسطينية. رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2024). الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 2023 / 2024م. رام الله، فلسطين.

## المراجع باللغة الإنكليزية

- Dion, J. P. (2024, April 11). European Parliament Denounces UNRWA Role in Inciting Violence, Antisemitism. Algemeiner. Retrieved April 2024: <https://www.algemeiner.com>
- Eldad, J. P. (2017, April). Palestinian Elementary School Curriculum 2016–2017: Radicalization and Revival of The PLO Program. Impact–se. Available: <https://www.impact–se.org/wp-content/uploads/PA-Curriculum-2017-Revised.pdf>
- Eldad, J. P. (2018, September). The New Palestinian Curriculum—2018–19 Update—Grades 1–12. Impact–se. Available: [https://www.impact–se.org/wp-content/uploads/The-New-PA-2018-Curriculum\\_Grades-1-12.pdf](https://www.impact–se.org/wp-content/uploads/The-New-PA-2018-Curriculum_Grades-1-12.pdf)
- Georg Eckert. Institute for International Textbook Research. Report on Palestinian Textbooks. 2021.urn: nbn: de:0220–2021–0020, Available <https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CDP-2021-0105/CDP-2021-0105.pdf>
- Impact–se. (2019, September 3). The New Palestinian Curriculum: By the Numbers Quantitative Analysis of the Current Palestinian Ministry of Education Curriculum. Available: <https://www.impact–se.org/wp-content/uploads/By-the-Numbers-Quantative-Analysis-on-PA-Curriculum.pdf>
- Impact–se. (2019, September). The Rejection of Peace: References to Peace Agreements, Israel, and Jews, Now – – Removed from PA Curriculum Grades 1–12—pre–2016. Available: [https://www.impact–se.org/wp-content/uploads/Rejection-of-Peace\\_-Changes-from-Pre-2016-PA-Curricula.pdf](https://www.impact–se.org/wp-content/uploads/Rejection-of-Peace_-Changes-from-Pre-2016-PA-Curricula.pdf)
- Impact–se. (2021, May). The 2020–21 Palestinian School Curriculum Grades



- 1-12. Available: [https://www.impact-se.org/wp-content/uploads/PA-Reports\\_-Updated-Selected-Examples\\_May-2021.pdf](https://www.impact-se.org/wp-content/uploads/PA-Reports_-Updated-Selected-Examples_May-2021.pdf)
- Impact-se. (2022, January). Palestinian Authority Ministry of Education Study Cards 2021-22 Grades 1-11. Available: <https://www.impact-se.org/wp-content/uploads/PA-MoE-Study-Cards-2021-%E2%80%999322-Grades-1%E2%80%999311.pdf>
  - Impact-se. (2023, July). Review of 2023 Palestinian Matriculation Exams. Available: <https://www.impact-se.org/wp-content/uploads/Review-of-2023-Palestinian-Matriculation-Exams.pdf>
  - Peled-Elhanan, N. (2012). Palestine in Israeli school books: Ideology and propaganda in education (PP51,35- 46). London, New York: IB Tauris.
  - Peled-Elhanan, N. (2012). Palestine in Israeli school books: Ideology and propaganda in education (PP51,48- 60). London, New York: IB Tauris.
  - Peled-Elhanan, N. (2012). Palestine in Israeli school books: Ideology and propaganda in education (PP51,61- 80). London, New York: IB Tauris.